

ثانياً: الليبرالية : محاولة فى إعادة الإكتشاف :

الضرورة المنهجية تأخذنا - ابتداءً - إلى محاولة إعادة إكتشاف الليبرالية ، ليس لأنها صارت موضوعاً مطروحاً فى المحاورات المعاصرة تلامساً مع إستشرافات مستقبلية، ولكن لأن الطرح يصطنع مفارقة وضعية بينها (الليبرالية) والرأسمالية كوجهين لعملة واحدة .. ويوحد بينهما فى نسخة المضاهاة ، وهو طرح قاد الليبرالية إلى أزمة، بإحالتها من فاعل فى مستقبل التاريخ إلى شاهد على نهايته وعلى موت الدولة ، والتحفظ على الطرح ليس موقفاً ضد الرأسمالية .. ولكنه موقف مع الليبرالية .. ويحرف الجرح فهو موقف مع مستقبل التاريخ ، وحشيات الموقف تأخذنا - أولاً - إلى التنقيب عند جذور الليبرالية ، ثم التواصل - ثانياً - إلى إعادة قراءة مقولة المجتمع المدنى والدولة بأبجدية الإنشاء الليبرالى .

١/٢ الليبرالية : التنقيب عند الجذور

التنقيب عند الجذور يسوقنا إلى نقطة كشف تعود بأصول الليبرالية إلى النظام التجارى (والذى سبق النظام الرأسمالى)^(١) ، ففى هذا التوقيت .. تشكل المجتمع المدنى فى رحم المفهوم البرجوازى للسوق ، فلقد عرف التاريخ الاقتصادى - الإجتماعى للبشرية ظاهرة السوق فى كل النظم التى سبقت النظام التجارى ولكن السوق فى مفهومه البرجوازى كان مغايراً .. فهو سوق إنتفت فيه كل أشكال المبادلات الأخرى التى عرفتها الأسواق السابقة للنظام التجارى كالمقايضة مثلاً ، وسادته فقط المبادلات النقدية ، ليقترب بملامسة من فكرة القانون بإعتماده النقود - فقط - كوحدة معيارية للمبادلات ، وهو سوق رفض حجب الرغبة الفردية تحت وطأة الامتياز الإجتماعى .. ففى الأسواق التى سبقت النظام التجارى كان على الأفراد العاديين أن يمتنعوا عن إبداء رغبتهم فى شراء سلعة ما .. إذا أبدى الأمير أو الحاكم رغبته فى شرائها ، وإقراره المساواة المدنية أمام الرغبة .. تعود ملامسه مجدداً لتقترب من فكرة القانون .

وهكذا كان الانتصار للبرجوازية ولمفهومها عن سوق يقارب فكرة القانون ويبحث عنه ، هو المقدمة للمجتمع المدنى والذى برز لأول مرة كمصطلح فى الأدبيات الفرنسية فى القرن السابع عشر .. وهى الفترة الزمنية التى سادها النظام التجارى ، وكان المصطلح يعنى - أنئذ - المجتمع المنظم سياسياً إحتكاماً إلى فكرة القانون ، وإتفاقاً .. فلقد كانت المقدمة التى نسجت خيوط المجتمع المدنى ، هى - أيضاً - المقدمة التى نسجت خيوط الليبرالية ، فالبحث عن القانون هو جهد حر لا تقدر على تبعاته إلا ذات حرة .. أى ذات تخلق بنفسها عالمها وعياً بفكرة التطور^(٢) ، ولأن الذات الحرة فى حاجة إلى موضوع حر للإنشاء .. أى موضوع يختزن فى ذاته إمكاناتاً مدخراً للتطور ، فإن البرجوازية الصاعدة كانت بحيويتها هى

الموضوع الحر للإنشاء .. وفي صيرورة التلاقى بينهما .. الذات الحرة والبرجوازية ،
تكشف المجتمع المدني .. وتكشفت الليبرالية .

وفي محصلة الحاصل .. فإن الليبرالية تكشفت قبل ظهور النظام الرأسمالي
وربّاطاً بالمجتمع المدني للتأكد بذلك أولى ملامحها الاجتماعية .. فهي عند جذور
الكشف ليست ليبرالية يوتوبية ولكنها ليبرالية إجتماعية ، وهو ما يدعوني إلى إعادة
تعريفها هكذا .. الليبرالية هي همزة الوصل بين الذات الحرة والموضوع الحر ،
والموضوع الحر - بطبيعته - هو موضوع إجتماعي . وبدافع الحركة تضاعفت دورة
المبادلات النقدية داخل السوق وبدأ النظام التجاري في أشواطه الأخيرة أكثر رغبة في
إزالة الحواجز بين الأقاليم وتوحيد أسواقها في سوق موسع تسوده نفس الوحدة
المعيارية للمبادلة (النقود) ، وهنا كانت الليبرالية حاضرة وإنحازت إلى الدولة القومية
كوعاء تنظيمي للسوق⁽³⁾ ، ولم يكن إنحيازها من فراغ :

(أ) فالدولة القومية بدت قادرة على تأكيد قيم المجتمع المدني .. قيم مثل المساواة
أمام الرغبة والمسؤولية الفردية إلخ .

(ب) والدولة القومية بدت وكأنها إحدى تجليات فكرة القانون والتي عبرت عن
نفسها مبكراً في تمثل الوحدة المعيارية كمرجعية إحكام ، فالدولة - عندئذ -
تعبر عن الوحدة المعيارية للسيادة إقصاءً لكل أشكال السيادة الأخرى ، كما
كانت النقود - وفي طور تأسيس المجتمع المدني - هي التعبير عن الوحدة
المعيارية للمبادلات إقصاءً لكل أشكال المبادلات الأخرى .

[ج] والدولة القومية بدت وكأنها تمنح فرصة جديدة لليبرالية كهمزة وصل بين
ذات حرة وموضوع حر ، ففي الدولة القومية تسود اللغة القومية .. وعندئذ
إستعادت الليبرالية اللغة كموضوع حر للإنشاء .. تستطيع به أوعية جديدة
للتفكير .. وتتدفق به إبداعات ثقافية جديدة يستهلكها المجتمع بفئاته المختلفة
(فلقد صارت الإبداعات مادةً للتداول وإن لم تكن - آنذاك - سلعة للمبادلة) ،
وفي هذا التوقيت كان RASANVALLON⁽⁴⁾ معاصراً للحدث وعبر عنه
بدقة بالغة وهو يقول أن المجتمع المدني يمنح قيمة إجتماعية لكل ما يتداوله
خارج دورة المبادلات النقدية ، وبالمثل كان GELLNER محقاً وهو يقول «أن
القومية ليست لها جذور عميقة جداً في النفس البشرية»⁽⁵⁾ ، فلقد تشكل
الحس القومي - بالفعل - في لحظة تلامس الوعي الليبرالي بالإمكان
اللغوي .. بينما كان التقويم الميلادي يضئ الشمعة السابعة عشر في إستقبال
قرن جديد .

وفى إستجابة للإدراك .. جاءت كتابات معظم المفكرين الليبراليين فى القرن السابع عشر لتؤكد على الربط بين المجتمع المدنى والدولة ، فعلى حد تعبير RANGEON فإن المجتمع المدنى هو المجتمع المنظم سياسياً واجتماعياً .. أى المجتمع الذى تتأكد فيه سيادة الدولة^(٦) ، وفى عام ١٦٧٧ كتب BOSSUET قائلاً «أن المجتمع المدنى هو مجتمع أفراد ينتظمون اجتماعياً تحت سيادة حكومة واحدة وقوانين واحدة»^(٧) ، وكان HOBBS فى عام ١٦٤٩ أكثر سفوراً وهو يقول صراحة «أن المجتمع المدنى هو الدولة»^(٨) ، ولكن البعض حاول إصطناع إشكالية بينهما .. ولم تكن سوى إشكالية مزيفة .

٢/٢ المجتمع المدنى والدولة :

إشكالية مزيفة

السوق الموسع والكبير فى ظل سيادة دولة قومية .. خلق واقعاً جديداً يسوده نمط إنتاج محدث يسلك بقراراته فى ضوء توقعات الطلب خلافاً لنمط الإنتاج الحرفى والذى ظلت قراراته معلقة بطلبات مسبقة ومحددة سلفاً ، لقد كان نمط الإنتاج المحدث - بالتعريف - نمطاً رأسمالياً يؤمن بمزايا الإنتاج الكبير ويستبدل الورشة بالمصنع ويستثمر القدرات الكامنة فى مبدأ تقسيم العمل ويدفع بالرأسماليين إلى موقع القوة المركزية إعلاناً بقيام النظام الرأسمالى .

كان نظاماً تفاعلت فيه قوى المجتمع المدنى .. فلقد تطورت البرجوازية من برجوازية تجارية إلى برجوازية رأسمالية وأكثر ليبرالية .. لأنها تملك مبادرة المخاطرة ومبادأة التقدم التكنولوجى وبالتالى أكثر إلتصاقاً بفكرة التطور ، وعلى الجانب الآخر.. كانت فكرة القانون تتعمق بنضج الحراك من مرجعية الوحدة المعيارية إلى مرجعية السببية التجريبية ، ولأن النظام الرأسمالى وثق ميلاده مبكراً فى بريطانيا .. فإنه حمل خصائص أنجلو-سكونية ألحت ولدواعى برجمانية على طرح مسألة الفصل بين المجتمع المدنى والدولة ، ورافق المسألة مذكرات دفاع .. ترفع بها بعض المفسرين لأدم سميث مثل SORMAN^(٩) ، CANNAC^(١٠) ، ولكن - وهذه هى المفارقة - فإن آدم سميث نفسه لم يكن فى هيئة الدفاع .. وهى مفارقة تدعونا مرة أخرى إلى التنقيب عند الجذور .

ولنقرر - إبتداءً - إنه عندما تشكلت الدولة القومية فى أواخر النظام التجارى .. كان مصدر السلطات فى هذه الدولة مازال هائماً وغير محدد الهوية ، ولكن وتحت تأثير كتابات مفكرين إستلهموا مفهوم الأمة كحقيقة وجودية .. ثم تكريس قاعدة «الأمة هى مصدر السلطات» وإعادة تمثيل الدولة بأبعاد جديدة تستجيب لقاعدة الشرعية المدنية فى مركب إنسيابى لا تعوزه الحاجة إلى جسور مصطنعة .

ولكن المشكلة برزت فى بريطانيا والتى غاب عنها مفهوم الأمة وبالتالى تعطلت

فيها القاعدة ، وعندئذ .. اقتضى تطور المجتمع المدني البريطاني فى سياقه الرأسمالى الوصول إلى إتفاق تعاقدى مع الدولة ، وبمقتضاه لا تعترض الدولة طريق التعاقدات المدنية بين الأفراد (وخاصة فى مجال العمل) ، وفى المقابل .. فإنها تحتفظ بصلاحياتها السيادية فى فرض الضرائب وتحصيل الإيرادات الجبرية وإتخاذ التدابير لحماية الأمن الداخلى والخارجى ، ولأنه إتفاق تعاقدى بين طرفين .. فإن المسوغ الإجرائى اقتضى الفصل بينهما ، أى أن الفصل كان اقتضاءً برجماتياً ولم يكن حداً للتعريف بالليبرالية كما يذهب مفكرى النيو-ليبرالية مثل BENOIT عندما يقول «أن الليبرالية هى مذهب يعتمل بخصوصياته وأبرزها هى الفصل بين المجتمع المدنى والدولة»^(١١) .

ولأن كتابات آدم سميث هى إحدى حيثيات الأدلة فى حافظة مستندات مسألة الفصل ، فإن الموائمة تقتضى إعادة قراءة كتاباته بعيداً عن التأويلات المتداولة ، ولن يفاجئنا أن نجد :

١ - أن ما كتبه آدم سميث كان يعكس إدراكه المسبق بغياب مفهوم الأمة عن الوعى البريطانى ، ولذلك فلقد حاول - إصطناعاً - إستحضاره بالمفرد اللغوى فى كتاباته ، وكان المفرد حاضراً فى عنوانه كتابه الشهير الذى إختار له أن يكون «ثروة الأمم»^(١٢) .

٢ - أن آدم سميث - على عكس الشائع - لم يحصر أدوار الدولة فى الحفاظ على الأمن الداخلى وتأمين الأمن الخارجى ، ولكنه أضاف إليها .. دوراً تضطلع فيه ببعض الأشغال العامة عندما تتراجع المبادرات الخاصة للأفراد .. أى أنه إعترف لها بدور فى إدارة السوق ، كما عهد إليها بدور تتصدى فيه لمسئولية التعليم ومنحها الحق فى إجبار الأطفال على دخول المدارس وخاصة أولاد الفقراء ، كما دعاها إلى إقامة المهرجانات الشعبية وتشجيع السلوك الفردى الذى يطلب المتعة والمرح إلخ ، وفى الحالتين .. فإنه أقر لها بدور فى إدارة المجتمع المدنى^(١٣) .

وأكثر من ذلك .. فإن السلم الغائى الذى اعتمده جون لوك للمجتمع المدنى .. ثم اعتمده من بعده وباقتفاء الأثر آدم سميث ، لم يكن بعيداً عن الدولة كظاهرة إجتماعية تخضع للتطور التاريخى ، فلقد جاءت حقوق الملكية الخاصة للأفراد على رأس السلم الغائى .. فى وقت كانت فيه هذه الحقوق مصانة بالفعل وقبل أن يكتب جون لوك وآدم سميث ، ولكن الذى دعاها إلى الكتابة عنها .. هو رغبتها فى الفصل بين أملاك الحاكم وأملاك الدولة ، والفصل بينهما - بداهة - لا يعنى دعوة إلى الفصل بين المجتمع المدنى والدولة .. بل دعوته لتحسين التفرد السيادة للأخيرة .

وحتى مقولة «دعه يعمل .. دعه يمر» والتي ذاع صيتها في مرافعة الدعوى بفصل الدولة عن المجتمع المدني ، تبدو في إطار مراجعة النص الرأسمالي كشاهد نفي لا كشاهد إثبات ، فالمقولة - ابتداء - مختزلة بضمير الغائب «دعه» وتستثير بداهة تساؤلاً يقول : دع من يعمل ! دع من يمر ! ، وبالتنقيب عند الجذور يفصح الغائب عن نفسه هكذا «دع العامل يعمل .. دع القمح يمر» ، ففي البدايات الأولى للثورة الصناعية وتشكيل النظام الرأسمالية كانت حسابات الحاجة تدعو إلى تحرير قوة عرض العمل من قبضة الطوائف المهنية التي قيدت حركة العامل إنتقالاً من مهنة لأخرى ، ولذلك إرتفع شعار «دع العامل يعمل» ، وتحت مظلة الشعار تدخلت الدولة لتفكيك البناء الهيكلي للطوائف .. أى أن الصيرورة الرأسمالية إستدعت دوراً مبكراً للدولة .

وفي خط موازى .. إنسجبت الرأسمالية الوليدة إلى البحث عن القمح الرخيص بهدف خفض أجر العامل ، فلقد ارتبط الأجر بالسلة الغذائية وكان القمح هو أهم مكوناتها ، ولأن أسعار القمح - آنذاك - كانت تشهد إرتفاعاً محسوساً في الداخل البريطاني ، فلقد عمد الرأسماليون إلى المطالبة بفتح باب إستيراد القمح تحت شعار «دع القمح يمر» ليتفجر وفي البواكير الأولى للميلاد الرأسمالى .. صراح المصالح بين الرأسماليين وملاك الأراضي الزراعية ، وتدخلت الدولة لحسم الصراع لصالح الرأسماليين ، أى أن الصيرورة الرأسمالية إستدعت - مرة أخرى - دوراً مبكراً للدولة .

وبإجتهاد التجريد .. فإن النص الرأسمالى لم يهملش أبداً دور الدولة ولكنه استبقاه دوراً محورياً يمتد إلى حماية «أمن الصيرورة الرأسمالية» ، وبقوة سلاح الدولة تم فتح الأسواق الخارجية وبالصلاحيات السيادية للدولة تم توظيف الأداة الضريبية لإعادة تشكيل نمط توزيع الدخل فى إتجاه يتوافق مع الكشف المعرفى الأول لآدم سميث .. حيث العمل هو مصدر القيمة ، وبالتالي فإن الأداة الضريبية أعادت توزيع الدخل لغير صالح الربح .. فهو عائد بدون عمل^(١٤) ، وكان هذا الخيار بالفعل موافقاً للروح الليبرالية التى صاحبت نشأة المجتمع المدنى والمفهوم البرجوازى للسوق .

وهكذا فإن تطور النظام التجارى إلى نظام رأسمالى .. ونمو قوى المجتمع المدنى إطاراً مع صعود برجوازية رأس المال .. لم يخلق إشكالية بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولكن الإشكالية الحقيقية - التى يتستر عليها النيو - ليبراليين - هى الإشكالية بين الليبرالية والرأسمالية .. وهى الإشكالية التى خلفها إنقلاب الرأسمالية على نفسها عندما تحولت إلى رأسمالية إحتكارية .. تطلب الربح لنفسها وتخلطه مع الأرباح فى

مزيج محاسبي معقد .. وتمنح الامتيازات الإجتماعية لكبار المحتكرين وتداولها في السوق .. ثم تستدير لتخلق المنافسة وتخلق معها فكرة التطور ، ولقد عرف التاريخ الرأسمالي - بالفعل - محاولة جادة وثرية لتجاوز الاشكالية من خلال الممر الذي سلكته تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية ، ولكن أزمة التجربة منذ منتصف لسبعينيات القرن العشرين ، أعادت الاشكالية إلى مربع الصفر ، وبدا للبعض أن تفرغ الليبرالية من محتواها ونفيها هو الحل الأفضل للإشكالية .. وتعددت الاجتهادات .

ففى كتابه «ثلاثا الفرنسيين»^(١٥) يقترح الرئيس الفرنسى الأسبق ديستان تحويل الليبرالية إلى أيديولوجية تخلق بنفسها مقوماتها الأخلاقية وتجسد بذاتها مثالها المعنوى، ولكننا إذا عدنا إلى تعريفنا لليبرالية كهزمة وصل بين الذات الحرة والموضوع الحر.. فإن الليبرالية تجد نفسها فى معكوس الضد مع الأيديولوجية ، ولأسباب تقول :

١ - أن الأيديولوجية من حيث التعريف هى نسق تحكمى صارم يبدأ بمقدمات يقينية لا تقبل المناقشة ، لينتهى إلى نتائج حتمية تلزم بالتسليم ، ولكن الليبرالية كهزمة وصل بين الذات الحرة والموضوع الحر تدرج كل مقدماتها على جدول أعمال النقاش .. وتضع كل نتائجها على طاولة مداولات الاختبار .

٢ - أن الأيديولوجية تقرر لنفسها وبنفسها غايات نهائية ينتهى معها التاريخ وتنتفى فيها الأزمة ، ولكن الليبرالية لا تبحث لنفسها عن غايات نهائية ولا تسلم نفسها لمقولة نفى الأزمة ، ففى الليبرالية .. فإن الغاية فى التاريخ هو البقاء داخل التاريخ ، وفى الليبرالية .. فإن الأزمة هى ظاهرة بنوية فى التاريخ وفى مستقبله ولا يمكن نفيها ، ولعلنا نستعير هنا مقولة HAYER «الليبرالية تحترم النشاط الحر دون أن تلزمه بغايات نهائية والذين يلزمون أنفسهم بغايات نهائية .. إنما يخاطرون ببناء مجتمع شمولي»^(١٦) .

ومن ثم .. فإن محاولة تحويل الليبرالية إلى أيديولوجية هو بمثابة إستلاب للماهية الليبرالية وإعلان ضمنى بهزيمتها النهائية ، ولكن الاجتهاد البرجمانى لم يكتفى بالهزيمة النهائية لليبرالية ولكنه أعلن وفاتها ، ففى كتابة «موت الليبرالية» يقول LOWI «أن علينا أن نقبل من الآن فصاعداً .. بليبرالية جماعات المصالح التى تمارس فيما بينها لعبة المساومة لتأمين توازنات المصالح المتعارضة»^(١٧) ، وبدهاءة .. فإن القبول بالمبدأ البرجمانى حول ليبرالية جماعات الضغط ، يعنى قبولاً بشرعية النتائج التى ترتبت على هزيمة الليبرالية فى مواجهة رأسمالية الاحتكار ، ويصادر بالتالى شروط تجددتها ، فجماعات الضغط لا تمثل ذات حرة تبحث عن قانون ، ولكن ذات برجمانية تبحث عن حصيلة المساومة ، وفى المقابل فإن جهد التطور الاجتماعى لا يعود موضوعاً حراً للإنشاء .. ولكن مجرد موضوع برجمانى يضغط

من أجل تدنيه زمن المساومة وتكاليها ، وفي حاصل الاختزال .. فإذا كان الاجتهاد البرجماتي قد أحل الذات البرجماتية بديلاً للذات الحرة والموضوع البرجماتي بديلاً للموضوع الحر ، فكأنه - فعلاً لا مجازاً - قد أعلن وفاة الليبرالية .

وفاة الليبرالية في مرسوم الإجتهد البرجماتي نجد صدها في شهادة إجتهد آخر.. إنه إجتهد المحافظين ، ولقد كان للمحافظين دائماً تفسيرهم الدارويني للظاهرة الليبرالية ، فإذا كانت الليبرالية في لحظة تكشفها هي إنتصار للفرد للبرجوازية ولعلاقات السوق الموسع ، فكأنها وبنفسها قد رسمت زوايا ضبط لأعمال مفعول مبدأ الانتخاب الطبيعي لدى داروين في أرض الاختبار الإجتماعي .. حيث البقاء للأقوى ، ولأن الأقوى خلق بقوته واقعاً إحتكارياً على الصعيد المطلق والنسبي ، فإن إنذار الليبرالية أمام رأسمالية الإحتكار ، يصبح - بالتالي - إنذاراً طبيعياً ومشروعاً في سياق الجدلية الداروينية ، وتحت ركام الإنذار تتوثق شهادة وفاة الليبرالية ويتم دفنها في إحتفال مهيب لترقد تحت قبة نصب تذكاري .. كشأن كل المؤسسين الأوائل ، فلقد كانت الليبرالية هي مؤسس التاريخ الرأسمالي .

وأخطر ما في الإجتهد الدارويني ليس فقط الاعتراف بمشروعية إنذار الليبرالية ، ولكن توظيف النفي الجدلي لليبرالية لخلق مشروعية جديدة للعنصرية ، فالداروينية تقوم على ثلاثة مبادئ : التراكم الكمي يقود إلى تغير كيمي ، والانتخاب الطبيعي ، والسوبرمان ، وكل من يقبل بالنسخ الدارويني عليه أن يبحث عن معادل موضوعي لفكرة السوبرمان ، وهذا ما فعله ماركس والذي كان من أشد المعجبين بداروين وتمثلاً لمنهجيته .. عندما طرح المجتمع الشيوعي الذي يفيض بالوفرة المطلقة للموارد والسلع كمعادل موضوعي لفكرة السوبرمان^(١٨) ، وبالتالي .. فإن المحافظين عليهم بالمثل أن يبحثوا عن هذا المعادل الموضوعي في نسختهم الداروينية ولأن خاصية الفرز لديهم ترتبط بقوة الإحتكار .. ولأن شعوب الشمال هي التي تكاد تحتكر الآن المصدر الجديد للثروة وهي المعلومات .. ولأن إنتاج المعلومات يرتبط بالذكاء ، فإن الإسقاط الدارويني لدى المحافظين سوف يماثل - بتسكين المعادل - بين السوبرمان وشعوب الشمال .. وسوف يلحق بهم خصوصية فطرية وموروثة تتصل بذكاء خارق ، ولا ينبغي بعد ذلك أن نستغرب إدعاءات تشارلز موري وريتشارد هير نشتاين في كتابهما «منحنى الجرس» ، بأن للجنس الأبيض تفوقاً فطرياً وموروثاً في قدرات الذكاء مقارنة بالأجناس الأخرى ، وأن النسبة تبلغ حوالي ١٠٠ : ٨٥ في حالة الجنس الزنجي .

التسلم بهزيمة الليبرالية وإعلان وفاتها كان رد فعل غير تاريخي لأزمة دولة الرفاهية الإجتماعية .. ولم يكن حلاً مستقبلياً لإشكالية الرأسمالية والليبرالية ، ولكن تجربة دولة الرفاهية الإجتماعية كانت تجربة واعية في التاريخ لأنها حاولت حل

الإشكالية دون التضحية بالليبرالية لصالح الرأسمالية ولذلك فهي تستحق وقفة ، وتستحقها أيضاً لأن بعض مقولاتها ومفاهيمها سوف تكون ماثلة في محاوره الليبرالية الإجتماعية ، أقول بعض ولا أقل كل .. فالليبرالية الاجتماعية ليست وريث الرفاهية الإجتماعية وليست نسختها المحدثه .. بل لعلهما يفترقان .. بأكثر مما يلتقيان.

وهناك تجربة أخرى سوف تستوقفنا وهي التجربة النيوليبرالية .. ليس فقط لأنها تجربة نحاول أن نخلق بأجنحتها إلى المستقبل ويصاحبها ضجيج إعلامي لم يتاح لغيرها ، ولكن - أيضاً - لأنها نحاول حل الإشكالية بقران التوحد بين الليبرالية والرأسمالية وتستدعيهما معاً شهوداً على موت الدولة .. وبمعنى آخر فإنها تسلك في الاتجاه المعاكس لليبرالية الإجتماعية .